



جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في بعض الدول
بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

فارس إبراهيم شهاب الطائي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ومدير مركز الدراسات السياسية الدولية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

٢٠٢١م

مقدمة

موضوع البحث:

تُعد الضريبة واحدة من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة على أساس أنها تمثل أحد الروافد الهامة للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات وهي كذلك وسيلة لإشباع الحاجات العامة حيث تمارس وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدمية لضخامة الأموال التي توفرها الضريبة تعتبر من أقدم و أهم المصادر المالية للدولة نظرا لحصتها في هيكله الإيرادات العامة للضريبة العامة للدولة.

فهي تلعب دوراً هاماً في تعبئة الموارد المالية للدول واعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية. فكل دول العالم تعتمد على الإيرادات الضريبية والتي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكن أن يختفي مادام هناك اقتصاد يشمل النشاط الصناعي والتجاري وتقتنع منها حصص مالية إجبارية لتوجه فيما بعد الى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والمساهمات ذات الطبيعة الاجتماعية. فالضريبة تهم العديد من قطاعات المجتمع، فهي تهم القطاع العائلي، وقطاع الاعمال والاقتصاد والاستثمارات، والقطاع الحكومي في الدولة. وهي مصدرراً من أهم مصادر الإيرادات العامة للدول وقد تزايدت أهمية الضرائب بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة.

عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة كان الغرض من الضريبة غرضاً مالياً بحتاً، أي في تحقيق إيرادات للدولة، تستطيع أن تواجه بها المحددة من اجل تسيير المرافق العام. وتعتمد جميع الدول الحديثة في مواجهة تزايد حجم النفقات والعجز في الموازنة على الضرائب اعتماد يكاد يكون تاماً وهذا نظراً للأهمية التي تحتلها الضرائب في الوقت الحاضر بين باقي الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، ذلك لوفرتها ونظراً لسهولة التعامل معها خاصة الضرائب الغير مباشرة التي تختفي في أسعار السلع والخدمات فلا يشعر بها من يتحمل عبئها، كما تعتبر الضريبة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في إمكانية مساهمتها للإيرادات الضريبية في دعم الموازنة العامة للدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة وفق نسب محددة تفرضها الدولة مع مراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد وذلك من خلال اقتراح مشروع قانون خاص بالإيرادات الضريبية وباعتبار إن الضرائب تشكل رافداً مهماً لموازنة الدولة بالموارد المالية التي تساهم في تعزيز قدرات هذه الموازنة في مواجهة الأعباء المالية التي تكون ملزمة بأدائها تجاه أفراد المجتمع انطلاقاً من مسؤولية الدولة في التدخل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة تتخلص في التضاؤل الكبير نسبة الإيرادات الضريبية المتحققة سنويا الى الإيرادات العامة مما انعكس سلبا على دور الضريبية كأداة اقتصادية واجتماعية في دعم الموازنة العامة في العراق مما دفعنا لان يكون هذا الموضوع محل دراسة مقارنتها بغيرها من الانظمة الضريبية في الدول النامية ودول أخرى محل الدراسة . وسنعالج هذه المشكلة من خلال مدى أهمية اعتماد الموازنة العامة على إيرادات الضريبية لدعم نفقاتها، ومعرفة الأهمية النسبية للضرائب في دعم الإيرادات العامة. إضافة إلى العوائق والمشاكل التي يعاني منها النظام الضريبي بشكل عام. ومدى مساهمة مصادر الإيرادات العامة في التخفيف من حدة الازمات و الصدمات وانعكاسها على الاقتصاد.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المقارن على أساس المقارنة بين النظام الضريبي في العراق و مقارنتها بغيرها من الأنظمة الضريبية المتبعة في الدول التي هي محل مقارنة كدول مثل جمهورية مصر العربية ودول أخرى اتخذها الباحث محل دراسة بالاعتماد على المنهج المقارن للقوانين الضريبية وسبل تحصيلها في هذه الدول.

خطة البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في مصر

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في العراق

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في ليبيا

المطلب الأول الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في مصر

ان الهيكل الضريبي يعبر عن أهمية النسبة المعطاة لكل نوع من انواع الضرائب^(١) كما يمكن تعريفه على انه بناء مكون من عدة صور فيه للضريبة ذات أوزان متضاربة أو متباعدة^(٢).
زان هيكل الضريبة يختلف من بين الدول ويختلف من زمن الى اخر، ومن دولة الى اخرى، وتعد الهياكل الضريبية ذات استجابة تلقائية في الدول المتقدمة دون تدخل من الدولة لأجل زيادة العائد الضريبي نظراً لتقدم في هذه الدول في النشاط الاقتصادي، اما في الدول الفقيرة والنامية فانه لا بد من القيام بتدخلات مقصودة من اجل رفع عائد الضريبة والسبب في ذلك يعود الى خفض النشاط الاقتصادي.

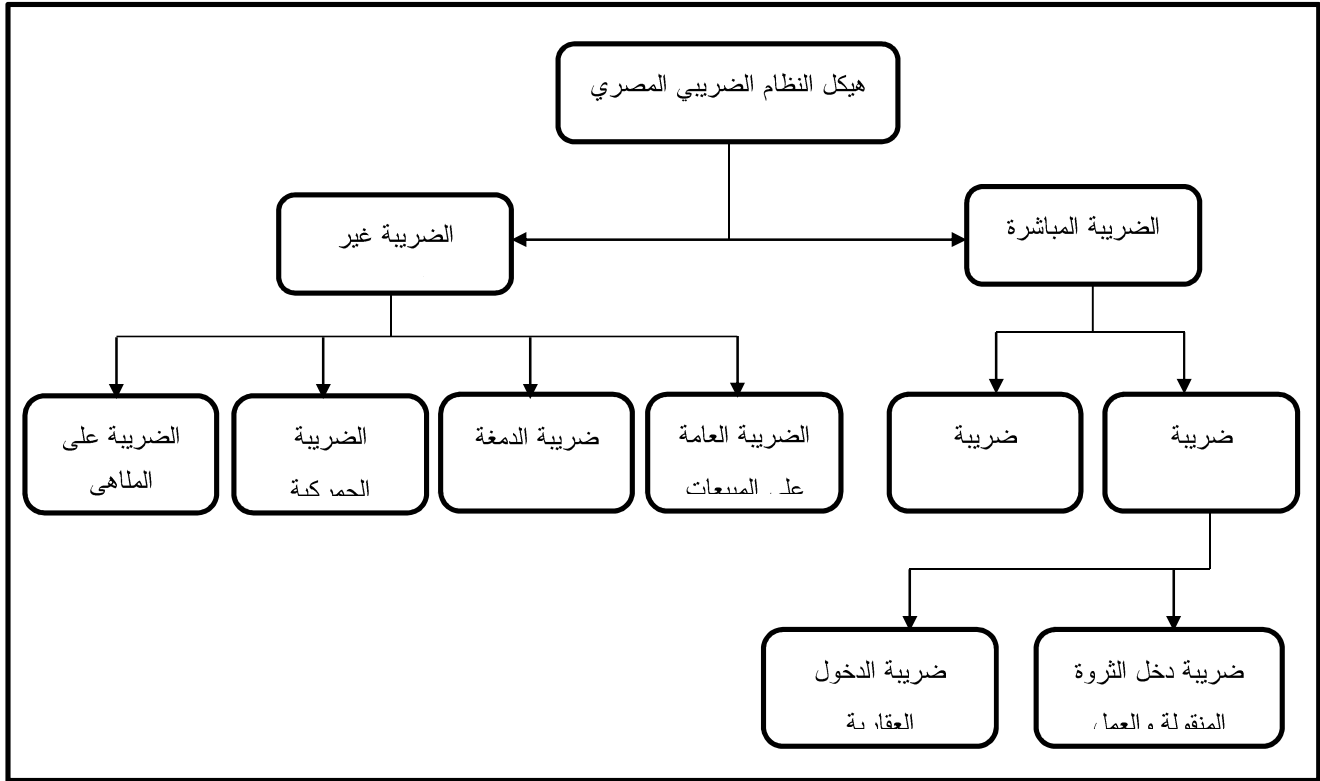
الفرع الأول هيكل النظام الضريبي في مصر

ان الضرائب في النظام المصري تنقسم كما موضح في الشكل رقم (١) الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وتتكون الضرائب المباشرة من الضريبة الدخل والضريبة على راس المال، وفي حين تنقسم الضريبة غير المباشرة الى على المبيعات وضريبة الدمغة والضرائب الجمركية.

(١) عبدالمجيد قدي، مدخل للبيانات الاقتصادية الكلية، ديون المطبوعات الجامعة، ٢٠٠٣، ص ١٣٩.

(٢) سعيد عبدالعزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية ومدخل تحليلي مقارنة، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ٤٥.

شكل رقم (١)



الشكل رقم (١) من عمل الباحث

ينقسم هيكل الضرائب في مصر كالتالي:

- الضرائب المباشرة.
- الضرائب غير المباشرة.

أولاً: الضرائب المباشرة

تنقسم الضرائب المباشرة الى نوعين حسب المادة الخامسة للضريبة وهما الضريبة على الدخل والضرائب على رأس المال.

(١) الضرائب على الدخل:

ان قانون ضرائب الدخل في قانون الضريبي المصري ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أحد جوانب الضرائب المباشرة في التشريع المصري، وقد فرق المشروع الضريبي بين دخول الأشخاص الطبيعيين والافراد وأصحاب المنشآت الفردية وأرباح الأشخاص الاعتبارية وهي الشركات على اختلاف أشكالها القانونية

والهيئات والوزارات والمصالح والسفارات، وقد اعترف المشرع الضريبي بالشخصية المعنوية لشركات الأشخاص وأخضعها للضريبة على أرباح الشركات الاعتبارية لأول مرة^(٣).

وأن الضرائب على الدخل: هي تلك الضرائب التي يكون الدخل وعاء لها. ويمكن تعريف الدخل مستمر او قابل للاستمرار. وان مصدر الدخل عبارة عن خليط مكون من رأس مال وعمل، وان هذه الاشكال من الضرائب تفرض على واقعة تحقق الدخل، والدخل بمفهوم الاقتصادي ايراد يتحدد او يتكرر بصفة دورية مع بقاء الاصل واستمراره، يتبع عن مصادر مختلفة فقد يكون ريع للعقارات والودائع، وقد يكون مصدره العمل كأجرة العامل والموظف، ويكون مصدره راس المال والعمل سوية كأرباح التجارة والصناعة^(٤).

تنقسم الضرائب على الدخل الى: رائب على الدخول العقارية والضريبة على دخل الثروة المنقولة والعمل.

١- الضرائب على الدخول العقارية:

قانون الضرائب العقارية، حيث كان القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ قانون الضرائب العقارية هو الجانب الثاني المكون للضرائب المباشرة في مصر، حيث أخضع العقارات المبنية للضريبة بشروط سردها القانون، وهي ضريبة عينية مباشرة تفرض على قيمة العقار سواء كان مؤجراً أو غير مؤجراً^(٥). وتفرض قيمة الضريبة على المباني وهي عبارة عن ضريبة أساسية ١٠% على ما في القيمة الايجار وايضاً على ضريبة خطر نسبتها ٢٠% من معدل الضريبة الاساسية الى جانب بعض الضرائب المحلية^(٦).

٢- الضريبة على دخل الثروة المنقولة والعمل:

تنقسم هذه الضريبة الى خمسة اشكال حسب مصادر الدخل:

أ- الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة: وهي ضريبة نوعية عينية نسبية، تفرض على الايرادات الفعلية لرأس المال المنقول عند كل توزيع يجري له في أي وقت وبالسعر الجاري. وحيث يتم حجز هذه الضريبة عند المنبع وتفرض ضريبة ٣٢% على مدفوعات العائد باستثناء تلك التي تحصل عليها الشركات. الاموال واعضاء الارصدة في البنوك وعوائد السندات

(٣) القانون الضريبي المصري ٩ لسنة ٢٠٠٥.

(٤) السيد احمد لطفي أمين، الجوانب والممارسات المحاسبية للضرائب المباشرة على الأرباح منشآت الاعمال، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ٨٦.

(٥) القانون الضريبي المصري ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨.

(٦) Corporate and investment decision in Egypt, Gannat El Sal, aluty, p23, 1999, Egyptians for Economic studies (ECES).

وصكوك التمويل ووثائق الاستثمار من الخضوع للضريبة وذلك يهدف على تشجيع الادخار والاستثمار^(٧).

ب- **الضريبة على شركات الأموال:** ان قانون المصري الضريبي ٩١ لسنة ٢٠٠٥ اعتبر الاشخاص الاعتبارية وهي الشركات على اختلاف أشكالها القانونية والهيئات والوزارات والمصالح والسفارات قد اعترف المشرع بالشخصية القانونية، حيث يفرض معدل الضريبة ٤٠% على أرباح شركات الاموال بالاضافة الى ٢% رسم تنمية موارد دولة، أما غذا الشركة تصديرية يتم تخفيض معدل الضريبة الى ٣٢%^(٨).

ج- **الضريبة على دخل العمل:** هي الضريبة التي يتم الحجز عليها عند المنبع، بحيث يفرض معدل ٢٠% على الدخل الاقل من خمسين ألف جنيه، وترتفع هذه الضريبة الى ٣٢% على الدخل الاكثر من خمسين الف جنيه.

د- **الضريبة على أرباح الدخل الصناعية والتجارية وغير التجارية:** هي ضريبة تصاعدية نوعية سنوية، هذه الضريبة تفرض ن قبل الجهة الرسمية على الدخل الفعلي الصافي لأصحاب المنشأة الصناعية والتجارية وأصحاب الحرف، وكذلك على صافي أرباح المهن الحرة والمهن غير التجارية ثم تخفيض وتوحيد الحدود القصوى لهذه الضريبة الى ٤٨% من الدخل المتحصل^(٩).

ه- **الضريبة الموحدة على الدخل:** تتميز الضريبة على الدخل بأنها ضريبة تقاعدية، فحسب التعديلات الاخيرة لقانون ٩١، والتي أقرها مجلس الشعب في يونيو ٢٠١٧، تحتسب ضريبة الدخل بشكل تصاعدي كالتالي^(١٠):

جدول رقم (١)

نسبة الضريبة	الدخل السنوي	الشريحة
معفاة من الضريبة	حتى ٧٢٠٠ جنيه	الأولى
١٠%	أكثر من ٧٢٠٠ جنيه حتى ٣٠ ألف جنيه	الثانية
١٥%	أكثر من ٣٠ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه	الثالثة
٢٠%	أكثر من ٤٥ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه	الرابعة

(٧) كيلان احمد خلف، دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٨) القانون المصري الضريبي ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(٩) Gannat El-Samalouty, corporate tax and investment....op, eit, p24.

(١٠) الف باء اقتصاد، ٢٠١١.

الخامسة	أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه	٢٢,٥%
---------	----------------------	-------

الجدول رقم (١) من إعداد الباحث

هذا الجدول توضيحي لشرائح ضريبة الدخل ونسب تطبيقها في القانون المصري.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة

ان الضرائب غير المباشرة تمثل نسبة عالية في الحصيلة الضريبية بصفة عامة، وتشمل الضرائب المفروضة على التداول والنفاق والاستهلاك والمعاملات... ما الى ذلك ومنها:

(١) ضريبة الدمغة:

والتي ينظمها أحكام القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠، وما لحقه العديد من التعديلات حتى الان، وهي العلامة المميزة التي تضعها الدولة على بعض العقود والمحركات، وقد تكون هذه العلامة جافة او مالية او نقش معين توضع او تلتصق على ورق او محرر، حيث تفرض الضريبة على الوقائع والتصرفات القانونية كالمعاملات والمحركات والاعلانات والاوراق المالية وعمليات البنوك وشركات التأمين والرخص والسجلات والشهادات والقرارات... وغيرها^(١١). وهناك نوعين من ضريبة الدمغة:

- ضريبة دمغة نوعية.

- ضريبة دمغة نسبية.

(٢) الضريبة على الملاهي:

فرضت بالقانون (٢٢١) لسنة ١٩٥١ ضريبة تفرض على النفاق والاستهلاك حيث تفرض على دخول دور اللهو والمسارح، الى اخره^(١٢).

(٣) الضريبة الجمركية:

وينظمها أحكام القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣، وما لحقه من تعديلات، وهي ضرائب تفرض على السلع عندما تعبر الدائرة الجمركية سواء كانت للداخل او الخارج، فهي ضرائب على الواردات والعائدات وقد عرفت مصر الضرائب الجمركية منذ فترة طويلة الا أن النظم الحديثة للجمارك المصرية لم تظهر الا في عهد محمد علي حاكم مصر، والذي أنشأ ديوان الجمارك عام ١٨٣٠^(١٣).

وان الدولة تميل الى هذا الاسلوب لتحقيق عدة أهداف منها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالرسوم الجمركية تشكل مورداً مالياً لا بأس به للدولة وتستخدمها الدولة لمواجهة حالات اجتماعية واقتصادية كفرض رسوم جمركية مرتفعة جداً على واردات المشروبات الروحية او السجائر، ان الهدف

(١١) القانون الضريبي المصري رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠.

(١٢) القانون الضريبي المصري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١.

(١٣) القانون الضريبي المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

الاقتصادي من فرض الرسوم الجمركية هو حماية المنتجات الوطنية بفرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة يمكن المنتج المحلي من منافسة البضاعة المستوردة.

٤) الضريبة العامة على المبيعات:

وينظمها أحكام القانون (١١) لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٩ ثم القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ (الضريبة على القيمة المضافة وما لحقه من تعديلات)، وتفرض على المبيعات من السلع المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص وتفرض على الخدمات المحلية^(١٤).
وبصدور القرار الجمهوري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٦ اندمجت كلا من محصلة الضرائب على المبيعات ومحصلة الضرائب العامة في محصلة واحدة سميت باسم محصلة الضرائب المصري وتقوم الحكومة حالياً بإعداد قانون للضريبة على القيمة المضافة كأحد آليات التطوير للمنظومة الضريبية في مصر بمحورها الغير مباشر^(١٥).

الفرع الثاني

أهمية الضرائب الاقتصادية في مصر

ان الضرائب من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لأنها تمثل أحد أكبر الروافد الهامة للايرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات والعجز الحاصل في الموازنة. وكذلك وسيلة لاتباع الحاجات العامة حيث تمارس وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدمية وامنية وعسكرية.
لقد زادت أهمية الضرائب في العقود الاخيرة في مصر باعتبارها تمثل أحد الأدوات السياسية والمالية، وان للضرائب دور مهم في مختلف دول العالم وليس مصر فقط وكونها تعد المصدر الرئيس للايرادات العامة وحسب وانما لاعتبارات من أهمها أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير به^(١٦).

أولاً: أهمية الضرائب في عجز الموازنة

للضرائب دور مهم في حالة عجز الموازنة ويكون للايرادات الضريبية مساهمة في عجز الموازنة العامة للدولة وهناك أنواع من العجز في الموازنة.

١- تعريف العجز في الموازنة:

(١٤) القانون الضريبي المصري رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المعدل رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٩ قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١.

(١٥) القرار الجمهوري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٦.

(١٦) حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، (حبر التنمية)، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، بدون سنة نشر، ص٩.

هو زيادة الإيرادات على النفقات يحدث عجز في الموازنة العامة، ويعرف بالعجز النقدي وفي مثل هذه الحالة تسعى الدولة لتغطية هذا العجز إما بالافتراض الداخلي أو الخارجي، وهذا العجز يوضح انعكاس لعدم الضرر الإيرادات على تغطية النفقات وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافاً إليه أو مطروحاً منه ما في الأصول المالية ويمثل ما في^(١٧).

٢- أنواع عجز الموازنة:

أ- العجز الجاري: هو ذلك العجز الذي يعبر عن الانفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

ب- العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد وضع الفوائد الديون المستحقة، لان في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في وقت مضى، أي أن الفوائد التي حصلت عليها كانت في السابق ليست الآن^(١٨).

ج- العجز التشغيلي: هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منه مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام وهو حيث يؤخذ يعين الاعتبار معدلات التضخم السائد أي انه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار)^(١٩).

د- العجز الشامل: هو العجز الذي يطلق عليها أحياناً العجز الموحد للقطاع العام، ويقتصر على تحديد العجز في الجهاز الحكومي للدولة، وانما يشمل بالإضافة لجميع الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات اللامركزية والمشروعات المملوكة للدولة، وبحيث يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع موارد الحكومة والقطاع العام، ومجموعه نفقات الحكومة والقطاع العام^(٢٠).

ه- العجز الهيكلي: ان هذا العجز يتمثل في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر معايرة والحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت بمعنى انه عجز دائم يعيد اثر العوامل المؤقتة او العارضة وان تكون مؤثرة على العجز المالي الحكومي والمركزي

(١٧) كريمة محمد الحسيني، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة ٩٠/٩١-٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(١٨) دردوري تحسين، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، جامعة بكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

(١٩) احمد محمد السيد، حازم حمادة خزعل، محمود محمد طه، مصطفى محمود محمد، المركز الديمقراطي العربي،

١٩ يوليو ٢٠١٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٦: www.democratica.de.

(٢٠) زكي رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار النشر سيناء للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٣، ١٠٥، ١٠٧.

وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي واسعار الفائدة^(٢١).

٣- أسباب عجز الموازنة في مصر:

هو زيادة حجم الانفاق العام نسبة الى الناتج المحلي او الاجمالي وان معدل النمو خلال الفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠٠٠-٢٠١٢-٢٠١٣) وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، كل ذلك هو سبب الزيادة في اللجوء وتعويضات العاملين وذلك تتحملها موازنة الدولة وزيادة النفقات الجارية ذلك بسبب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتوسع الجهاز الاداري والحكومي، ما واكب ذلك من زيادة حجم العمالة الحكومية واللجوء المدفوعة لها، وزيادة عبئ الدين العام وتراجع النفقات الاستثمارية^(٢٢).

وان زيادة اعداد السكان في مصر الذي بلغ ٩٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٤ الأمر الذي أدى الى زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من تعليم وصحة واسكان وغير ذلك، والاحداث التي شهدتها مصر من انفلات الامني والاضطراب السياسي، واغلاق العديد من المتاجر والمصانع وان كل هذا اثر سلباً على حصيله الضرائب.

أ- ضعف الأداء الضريبي، تغلب الحصيله الضريبية نتيجة الزيادة حجم الاقتصاد الغير الرسمي والذي يحقق المشتغلون فيه دخولاً عالية لا تخضع للضرائب^(٢٣).

ب- وجود ظاهرة التهرب الضريبي، ان غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها تؤدي دورا كبيرا في تشجيع التهرب الضريبي سواء أكان تعرباً كلياً أم جزئياً، بالشكل الذي يحرم الدولة من موارد كبيرة وقد يصل قدرها البعض بمبلغ ٣٠ مليار جنيه سنوياً كما ان حالة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب تساعد كثيراً على هذا التهرب من الضرائب^(٢٤).

ج- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة اهداف التنمية، الامر الذي أدى الى تراجع الموارد السيادية للدولة وكذلك انخفاض المستوى؟؟؟ والفني والمشتغلين في الجهاز الضريبي.

د- ان الضرائب الغير مدفوعة مشكلة الضريبة المتحققة للدولة لدى الجهات المختلفة والافراد والتي كانت تمثل ٢,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤ ثم بلغت ٦٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٢

(٢١) احمد محمد السيد، حازم حمادة خزعل، محمود محمد طه، مصطفى محمود محمد، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يوليو ٢٠١٨ تاريخ الزيارة ٢٦/٢/٢٠٢١: www.democratica.

(٢٢) الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة: <http://www.sis.gov.eg/ar/defa-ult.spx33>، عجز الموازنة العامة للدولة في مصر: الاسباب - الاثار - التمويل - العلاج.

(٢٣) المؤتمر السنوي الثامن عشر أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتقييم الوضع الاقتصادي الذي أقامته كلية التجارة بجامعة

(٢٤) حسن الحاج، عجز الموازنة، مرجع سابق، ص ٨.

وعدم خضوع كل اصحاب الدخل العليا واصحاب الثروات للضرائب، سبب ذلك ما يتمتعون من نفوذ سياسي واجتماعي، ويمكنهم من التهرب من أية تشريعات ضريبية^(٢٥).

هـ - زيادة الاعتماد على اذون الخزانة في الدولة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من دون تطوير او البحث عن مصادر اخرى للايرادات للدولة.

و- ان ارتفاع حجم الدين المحلي للدولة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام المحلي والخارجي.

ز- ان عدم تحويل ضريبة المبيعات الى ضريبة القيمة المضافة، والتي يمكن ان تستفاد منها الى زيادة في الحصيلة الضريبية، وتحقيق العدل الضريبي بين الدائنين^(٢٦).

ومن خلال الجدول التالي يمكن أن نوضح أهمية الايرادات الضريبية للموازنة في حالة العجز الجدول الآتي يوضح تطور العجز وتطور الايرادات الضريبية وايجاد علاقة بينهم

الجدول (٢)

السنوات	العجز	الايادات الضريبية
٢٠٠٢	٢٥,٤	٥٥,٧٠٧
٢٠٠٣	٢٨,٧	٦٧,١٤٨
٢٠٠٤	٤٩,٨	٧٥,٩٥٩
٢٠٠٥	٤٩	٩٧,٧٧٨
٢٠٠٦	٥٤	١١٤,١٢٦
٢٠٠٧	٥٩,٢	١٣٧,١٩٥
٢٠٠٨	٦٨,٩	١٦٧,١٦٦
٢٠٠٩	٩٨	١٦٨,٧٨
٢٠١٠	١٣٠,٤	١٧٠,٤٩٤
٢٠١١	١٧٠	١٩٢,٠٧٢
٢٠١٢	٢٣٩,٧	٢٠٧,١٤
٢٠١٣	٢٥٥,٤	٢٥١,١١٩
٢٠١٤	٢٧٩,٤	٢٦٠,٢٨٩
٢٠١٥	٣٣٩,٥	٣٠٥,٩٥٧
٢٠١٦	٣٧٤,٣	٣٥٢,٣١٥

(٢٥) حسن الحاج، عجز الموازنة، المرجع السابق، ص٩.

(٢٦) يونس، نمو رؤية التشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، العلاج، بدون سنة نشر، ص٤٤.

٣٧٥,١	٣٩٢,٣	٢٠١٧
-------	-------	------

ان الايرادات الضريبية كانت ترتفع فترة ما قبل ٢٥ يناير ومع ذلك كان العجز يستمر في زيادة في ذلك يدل على وجود عوامل اخرى تؤثر في العجز غير الايرادات الضريبية وتم توضيح تلك الاسباب، وان خمول النظام الضريبي في مصر كان ضعف نمو الايرادات الضريبية مع مظاهر التهرب الضريبي وظهور الاقتصاد العجز الرسمي وبعض المشكلات الضريبية مثل مشكلة المناظرات الضريبية.

وعلى الدول ان تقوم بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة من خلال المؤشرات الاولى لذلك النظام بعكس تواجد خلل في النظام الضريبي السابق. ومدى احتياج مصر للتغيير الى ذلك النظام خاصة مع نمو النفقات وقد تم استنتاج بعض الاستنتاجات الاولى لآلية استخدام مصر لنظام ضريبة القيمة المضافة

المطلب الثاني

الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في العراق

ان الضريبة تلعب دوراً هاماً في تعبئة الموارد المالية للدول واعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية. فكل دول العالم تعتمد على الايرادات الضريبية والتي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكن أن يختفي مادام هناك اقتصاد يشمل النشاط الصناعي والتجاري وتقتطع منها حصص مالية اجبارية لتوجه فيما بعد الى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والمساهمات ذات الطبيعة الاجتماعية. ان انهيار أسعار النفط سنة ١٩٨٦ تقلصت عائدات الجباية النفطية في العالم مما دفع دول العالم الى البحث عن مصدر ايراد جديد وفعال وذلك لتمويل ميزانيتها، مما يجعل التفكير في موارد اخر لا مفر منه حيث؟؟؟ في اصلاحات جبائة يقصد نفطية هذا العجز الحاصل في الموازنة^(٢٧).

وان الضريبة كانت ولا تزال العامل الرئيسي في تمويل الموازنة العامة للدولة^(٢٨). وان مسألة الضريبة هي التي تهتم العديد من قطاعات المجتمع، فهي تهتم القطاع العائلي وقطاع الاعمال والاقتصاد والاستثمارات والقطاع الحكومي في الدولة. وان الضرائب تعد مصدراً من أهم مصادر الايرادات العامة للدول وقد تزايدت أهمية الضرائب بتزايد حصتها في هيكل الايرادات العامة^(٢٩).

عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة كان الغرض من الضريبة غرضاً مالياً بحتاً، أي في تحقيق إيرادات للدولة، تستطيع أن تواجه بها المحددة من اجل تسيير المرافق العام.

(٢٧) محمد الأمين درزسه، دور الضرائب واثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبدالحميد بن باديس متغانم، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

(٢٨) فوزي فرحات، المالية العامة والتشريع الضريبي العام، مؤسسة بحوث للنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٧.

(٢٩) د. سليمان احمد اللوزي، علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩، ص ٦٧.

غير أن مع تطور الدولة، وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة، تطورت أغراض الضريبة إذ أصبحت بمثابة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأنها تمثل أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وان للضريبة دوراً هاماً في البلاد النامية بصفة أساسية في تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهه الى الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية^(٣٠).

ان الدول صرحت على السعي المستمر في برنامج الإصلاحات الضريبية التي تهدف الى تطوير مختلف الخدمات الضريبية المقدمة للمتعاملين معها، سواء بالنسبة لضريبة الدخل على المبيعات أو ضريبة الدخل او الضريبة العقارية، من خلا تقديم كافة التيسيرات الممكنة للتسهيل على المحولين وتعزيز أسس الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية وذلك من اجل دعم الموازنة العامة^(٣١).

وان الضرائب يكون لها دور كبير في دعم الموازنة العامة، وتعتمد الدول الحديثة في مواجهة تزايد النفقات العمومية على الضرائب اعتماداً يكاد يكون تاماً وهذا نظراً للأهمية التي تحتلها الضرائب بين باقي الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، حيث تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في إيراداتها العامة، وذلك نظراً لوفرتها ونظراً لسهولة التعامل معها خاصة الضرائب غير المباشرة التي تقتفي اسعار السلع والخدمات فلا يشعر بها من يتحمل عبئها، كما تعتبر الضريبة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة^(٣٢).

ان الضرائب تفرض بقصد تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعي، فهي قد تفرض وتحصل إيرادات عامة تحتاج اليها الدولة من اجل نفقاتها العامة، وقد تفرض الضرائب لتحقيق أهداف تتصل بالتنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج من بعض السلع والخدمات او من تقليل استهلاك البعض منها^(٣٣).

(٣٠) د. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، دار الجامعة الجديد للنشر، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٨٣.

(٣١) وزارة المالية- التقرير السنوي ٢٠٠٩-٢٠١٠، المحور الرابع: تضمين الخدمات والتيسير على المواطنين.

(٣٢) د. برحماني محفوظ، المالية لعامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥، ص ٧٤.

(٣٣) زهران حمدي، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٥.

الفرع الأول أهمية الضرائب في دعم القطاع الزراعي وأهميته الاقتصادية

أولاً: مفهوم القطاع الزراعي

ان القطاع الزراعي أحد العلوم الحديثة التي تبنت معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تدور وترتبط ارتباطاً كلياً بالجمهور الانساني ففي مهن الزراعة حيث نشأ علما اجتماعيا بسيطاً يعالج المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الريفي ليكون أحد العلوم التطبيقية الحديثة التي ترتبط بغيرها من العلوم التطبيقية الاخرى^(٣٤).

علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية إذ أنه ومن خلال استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالاً اقتصادياً ويعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الانتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم^(٣٥).
ويُعد علم الاقتصاد الزراعي الشكل التطبيقي لعلم الاقتصاد على المشكلات المرتبطة بالزراعة بشقيها النبات والحيواني وهو العلم الذي يستطيع الانسان من خلاله السيطرة على القوى الاقتصادية الزراعية التي تؤدي الى تحسين مستوى الانتاج الزراعي من خلال زيادة الدخل والعمل على تولد الدخل أيضاً^(٣٦).

الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي:

ان الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وخاصة في الدول ذات الاقتصاديات الزراعية التي تشكل نسبة عالية من المشتغلين في هذا القطاع الاقتصادي بل تتعداها الى الدول الاخرى ذات الاقتصاد الصناعي حيث اعتمد هذا القطاع بشكل رئيسي على الصناعة لان لها أهمية للقطاع الزراعي وقدرتها على توفير المنتجات الزراعية التي تعد مواد أولية لتطوير هذا القطاع الصناعي كذلك تتجلى الأهمية الاقتصادية للزراعة في توفير فرص علم كثيرة وتعد الزراعة سوقاً واسعاً لكثير من المنتجات الصناعية^(٣٧).

ان القطاع الزراعي بشقيه الانتاج النباتي والحيواني وما يتفرع منها أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث يساهم هذا القطاع في كمية الاقتصادية الشاملة من هذه الدول تتبع أهمية القطاع الزراعي في دول العالم من خلال مساهمته ما يلي:

(٣٤) برحماني محفوظ، المالية العامة، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

(٣٥) عبدالوهاب مطر الداحري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة للطباعة، ط١، ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٣٦) سالم توفيق النجفي، اسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ١٩٩٠، ص ١٢.

(٣٧) رحمن حسن علي الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص ٢٩.

١- تلبية الاحتياجات الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع

ان القطاع الزراعي ساعد في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها من المنتجات الأخرى^(٣٨).

٢- توفير العمل للقطاعات الأخرى

القطاع الزراعي يعمل على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات وذلك من أجل انتقال العمال لعدة قطاعات من القطاع الزراعي ويتم ذلك على سببين هما:

- إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي الى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون ان تؤثر على اجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها الى القطاعات الأخرى مثل الاقتصادية وغير الاقتصادية وغير القطاع الزراعي وتؤدي الى وجود ظاهر في البطالة الموسمية والمقنعة.

- السبب الثاني انتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الانتاج مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية وذلك في الوقت الحاضر هنالك تطور واضح في القطاع الزراعي وتقليل اليد العاملة وتحويلها الى ميكانيكية والاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية وتتحول الى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣- توفير الموارد المالية

ان القطاع الزراعي يعد مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الافراد العاملين في الانتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين ومنتجين الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الانتاج بتقنية النباتي والحيواني او ملحقاتها او اولئك اذلين يحققون دخلاً غير مباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني ان القطاع الزراعي هو سوق المنتجات قطاعات اخرى والاقتصاد يعمل بهؤلاء، أما على مستوى الدول فان القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الاجمالي للعديد من الدول بل ان بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي وان هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس ايجابياً على مستوى التنمية الاقتصادية فيها، وان القطاع الزراعي يعد من افضل القطاعات في العراق بعد

(٣٨) علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٨-٥-٢٨.

قطاع النفط حيث أن حوالي ٣٢% من السكان في العراق يعيشون في الريف أو يعملون فيه بشكل مباشر أو غير مباشر ان القطاع الزراعي يغطي جزءا كبيرا من حاجة الشعب من الغذاء والملبس وان مهامه جزء مهم من حاجة القطاعات الزراعية من الموارد الأولية وعلى الرغم من عدم دعم الحكومة للقطاع الزراعي والفساد الاداري في الحكومات المتعاقبة لم تزيد الانتاج ولم تدعم الزراعة في العراق. كما ان المنتج والفلاح والمزارع غير قادر على التحكم بمسيرة الانتاج كليا بسبب الظروف البيئية غير المسيطر عليها ولا يمكن التنبؤ بكمية العرض للسلع المنتجة بين العدد الكبير من المنتجين وتدخل عوامل عديدة اخرى خارجة عن ارادة المنتج في تحديد الناتج النهائي في كمياته وجودته وبسبب هذه الطبيعة للانتاج الزراعي فان التذبذب في حجم الانتاج هو من الميزات الأساسية للانتاج الزراعي عموماً في العراق على وجه الخصوص^(٣٩).

ثانياً: مفهوم وقياس سياسة التنويع وأهداف سياسات للدخل القومي

ان سياسة التنويع لمصادر الدخل من خلال زيادة ومساهمة القطاعات غير النفطية بهدف ايجاد قاعدة اقتصادية قادرة بمحفزاتها الذاتية على تحقق الاستفادة من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والمعتمدة في استمرارها ونموها بالدرجة الأولى على المؤشرات الداخلية بدلاً من المؤشرات الخارجية^(٤٠).

وتعرف بأنها تهيئة اقتصادية حديثة تتوفر لها كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عال نسبياً بعد نهاية عصر النفط^(٤١).

ويعرف أيضاً خبراء الاتحاد الاوربي تنويع الدخل القومي بأنه العملية التي يسمح من خلالها انتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية التي تؤدي الى تنويع اسواق الصادرات من مصادر الدخل بعيداً عن النفط^(٤٢).

وان معرفة مدى نجاح أي دولة في انجاز بعض أهداف التنويع للدخل القومي فان لابد من استخدام بعض المعايير الكمية لقياس هذا الانجاز وغالباً ما تجد تلك المعايير في مصادر الدخل والانتاج بتحليل البيانات المتوفرة وبخاصة الحسابات القومية التي تعكس عادة صورة واضحة للهيكال الاقتصادي^(٤٣).

^(٣٩) عبدالحسين نور الحكيم، الزراعة المستقبل، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص ٥٠.

^(٤٠) عبدالله حمد المعجل، التنمية الصناعية كمدخل للتنمية الشاملة في الخليج العربي، مجلة التعاون، العدد ٦، الامانة العامة لمجلس التعاون الخليج العربي، السنة الثانية، ابريل ١٩٨٧، ص ١٦١.

^(٤١) شيري عبدالقادر، أسعار النفط والتحديات التي تواجه دول المجلس التعاون الخليجي، مجلة مركزية، العدد الخامس، ١٩٩٩، ص ٥١.

^(٤٢) EU Perspectives on Economic Diversification for Situation development conference to discuss the economic diversification and sustainable development in developing countries help in Boonfora a period to 16-17 may,, Germany, page2.

^(٤٣) محمد عزيز، مانع حبش الطعمه، الحسابات القومية (العراق)، جامعة البصرة، بدون سنة نشر، ص ٥.

ان تحديد هذه المعايير لا يفصل عن مبدأ التدرج في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي في ضوء الطاقة الاستيعابية العالية والمستقبلية للاقتصاد القومي وذلك القدرات التنفيذية للخدمات الحكومية والعامه وبها تقاس درجة التنوع في الهيكل الاقتصادي والتي منها^(٤٤):

١- تطور نسبة اسهام القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في قيمة الناتج المحلي الاجمالي أي هنا يقاس درجة أو معدل التغير الهيكلي وهذه المؤشرات يصدر عن دالة بطبيعتها تقيس أداء الاقتصاد ومدى الكفاءة التي يتم وهناك شرط هو أن لا يكون ذلك ناتج عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لذلك القطاع شرط ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٢- تطوير نسبة اسهام الصادرات غير النفطية في مجموع العادات الوطنية إذ شهد هذا المؤشر علاقة طردية بين نسبة اسهام الصادرات غير النفطية من نسبة الصادرات الكلية وبيبين درجة التنوع الاقتصادي كما زادت نسبة اسهام الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية وهذا دليل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي.

٣- إيرادات الدولة تعتمد على قطاع واحد وكانت مصادره محدودة في تمويل الاتفاق الاستثماري في الميزانية العامة للدولة.

٤- ان القطاع الزراعي له أهمية نسبية في الناتج المحلي الاجمالي.

٥- عدم استقرار قيمة الناتج الاجمالي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط وان عدم استقرار قيمة الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بتقلبات أسعار النفط اذا كان الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر متأثراً بالمتغيرات الحاصلة في أسعار النفط وحجم الانتاج النفطي فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي فب البلد.

٦- ان تنوع القطاع للقوى العاملة ويقصد بالتنوع القطاعي للقوى العاملة هو درجة إسهم القطاعات المختلفة من الايدي العاملة ففي بعض الدول النامية تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يدل على انخفاض الانتاجية في هذا القطاع^(٤٥).

ثالثاً: أهمية سياسات تنوع مصادر الدخل القومي

ان أهمية تنوع مصادر الدخل القومي التي يمكن تحقيقها من عدة اتجاهات منها ما يختص بتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات الأخرى إذ أن التشابكات الصناعية والقطاعية تعتبر من النتائج التي

^(٤٤) اللجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا التنوع الاقتصادي في بلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠، ص٢١.

^(٤٥) اللجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا التنوع الاقتصادي في بلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص١٢.

تنجم عن التنوع الاقتصادي وهي نوع من أنواع العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المتعلقة داخل اقتصاد الدولة، وهذا اما نتيجة الاهتمام اليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي وذلك من اجل انجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتعتبر العلاقات المتبادلة والوثيقة في مختلف القطاعات بوجود الاثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة في التنوع الاقتصادي الوفورات الخارجية فنمو قطاع معين قد يحدث اثراً محدداً يمكن لمس نتائجه خارج نطاق القطاع الصناعي وقد يتمثل هذا الاثر المحدد في انخفاض تكلفة الانتاج او في توسيع نطاق سوق الانتاج ومثال ذلك ان وود مصنع للأسمدة يكون له اثر ملموس على القطاع الزراعي اذا ما تم تسويق منتجات هذا المصنع داخل القطاع الزراعي اما اذا تصدير منتجات الى الخارج بالكامل فان اثار الارتباط تكامل الوفورات الخارجية يجعلها تفقد أهميتها أو قد تكون على أقل من تقديرها يكون لها اثار ضعيفة للغاية^(٤٦).

كما ان التنوع تتجلى أهميته في مصادر الدخل القومي بصورة خاصة في البلدان النفطية اذ ان وجود فائض بالميزانية العامة وحماية اقتصاد البلد ضمن تقلبات الاسواق النفطية وتذبذب الأسعار، ووجود هذا الفائض يعطي حركة للتنمية والاستمرارية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويكون تأثير العوامل الخارجية ينعكس على مجمل النشاطات والفعاليات الاقتصادية وخاصة منها القطاعات الزراعية والقطاعات الصناعية^(٤٧).

(٤٦) محمد بن ناصر الحصري، تطور الاقتصاد العماني من خلال أربعة عقود (١٩٧٠-٢٠١٠)، توثيق - تحليل -

تقييم، مطابع الريان، ٢٠١٠، ص ٣٥٥.

(٤٧) محمد الرميحي، مجلس التعاون: تقييم تجرية عربية، مجلة التعاون، العدد ٩، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول

الخليج العربي، السنة الثالثة، يناير ١٩٨٨، ص ١٢٤.

الفرع الثاني

مؤشرات تنمية القطاع الزراعي في العراق ومساهمته في الناتج القومي

ان القطاع الزراعي يمتلك جملة من الترابطات الامامية والخلفية التي تجعله حلقة متواصلة ضمن سلسلة من القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد الوطني، وتشير الحقائق إلى أن القطاع الزراعي في العراق تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي شهدها العراق على مدار ما يقارب عقد من الزمان ومن ثم انعكس اثر ذلك على فاعلية مساهمة هذا القطاع في متغيرات مهمة في الاقتصاد العراقي يمكن ابراز أهمها:

• قيمة الانتاج الزراعي

أخذ قيام الانتاج الزراعي بالارتفاع على امتداد (٢٠٠٧-٢٠١٣) حيث يوضح الجدول رقم(٣) ارتفاع هذا الانتاج وبشكل نسبي محدود، إذ بلغت أدنى قيمة للانتاج الزراعي (٨) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٠٧ ومن ثم وصل الارتفاع حتى بلغ أقصاها عام ٢٠١٠ إذ بلغ (١٠,٧) ترليون دينار عراقي. ويتبين لنا من معطيات الجدول المذكور أن قيمة الانتاج النباتي شكلت الجزء الأعظم من اجمالي قيمة الانتاج الزراعي إذ بلغت (١٣,٨) ترليون دينار عام ٢٠١٣ في حين أن إسهام قيام الانتاج الحيواني كانت قليلة إذ لم يتجاوز (٣,٦) ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١٣.

الجدول رقم(٣)

قيام الانتاج الزراعي للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

قيام الانتاج الزراعي	قيمة الانتاج الزراعي (مليار دينار)	قيمة الانتاج الحيواني (مليار دينار)	اجمالي قيمة الانتاج (مليار دينار)	نصيب الفرد من قيمة الانتاج الزراعي
٢٠٠٧	٢٢١,٧	١٦٢٢	٩٨٥,٧	٣٠١٣١٨٧
٢٠٠٨	٦٣٦٩,٥	١٩١٨,٩	١٠٢٩٦,٤	٣٠٩٧٦٨٥
٢٠٠٩	٦٥٩٨,٧	٢٢٦٣,٢	١٠٨٧,٩	٢٩١٢٧٣
٢٠١٠	٧٨٧١,٥	٢٦٥٣,١	١٢٥٣٤,٦	٢٦٩٢٠٢٥
٢٠١١	٩٨٤٨	٣٠١٥	١٤٨٧٤	٢٢٤١٣٦١
٢٠١٢	١٠٨٤٨	٢٩٢١,٤	١٥٧٨١,٤	٢١٦,٧٥
٢٠١٣	١٣٨٠,٨,١	٣١٦٢,٧	١٨٩٨٣,٨	١٦٦,٦٠٠

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.

أ- المساحات المزروعة:

يتضح لنا من الجدول رقم (٤) تراجع نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية من ٧,٧٩ ألف دونم للعامل الزراعي ٢٠٠٢ ويرجع ذلك الى انخفاض المساحة المزروعة (١٤٣٢٤) ألف دونم لعام ٢٠٠٢ حيث تصل (١٠٥١٧) انخفاض المساحة المزروعة (١٤٣٢٤) ألف دونم في عام ٢٠٠٩ وحيث استمر بالارتفاع كل من نصيب العامل وحتى عام ٢٠١٣ حيث تصل المساحة المزروعة (١٤٠٥٥) ألف دونم ونصيب العامل من المساحة (١٠,٤٥) ألف دونم ولإسيما استخدام التقنيات الحديثة الموفرة لاستخدام العنصر البشري في عمليات الانتاج الزراعي وعليه فان التوسع المقبل في استخدام الارض يتطلب استخدام المزيد من القوى العاملة الزراعية وان انخفاض العاملين في الريف الى هذا الحد يعتبر امراً غير مرغوب فيه ولذلك فان تنمية وتطوير القوى العاملة تتطلب العمل والجهد المتواصلين من خلال تشجيع الهجرة المعاكسة للريف تحسين ادخال التقنية الزراعية كعامل أساسي لرفع مستوى الانتاج والانتاجية وتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

الجدول رقم (٤)

المساحات المزروعة ونصيب القوى العاملة الزراعية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٣

السنوات	المساحات المزروعة (ألف دونم)	القوى العاملة الزراعية	نصيب العاملة الزراعية من المساحات المزروعة
٢٠٠٠	٩٢٤١	١٠٦٠	١١,٤٧٠.٦٢٠٠٦
٢٠٠١	١٠.٣٩٥	١٠.٤٢	١٠,٠٢٤.٥٥٠٠٢
٢٠٠٢	١٤٣٢٣	١١١٦	٧,٧٩١.٦٦٣.٧٥٨
٢٠٠٣	١٣٦٨٩	١١٩٣	٨,٧١٥.٢٦٦.٦٦٤
٢٠٠٤	١٣٦٤٣	١٢٢٩	٩,٠٠٨.٢٨٢.٦٣٦
٢٠٠٥	١٤٧٠.١	١٢٦٦	٨,٦١١.٦٥٩.٠٧١
٢٠٠٦	١٤٠٥٩	١٣٠.٤	٩,٢٧٥.١٩٧.٣٨٢
٢٠٠٧	١٤٢٤٩	١٣٤٣	٨,٣٥١.٩٤٣.١٢
٢٠٠٨	١٤٢٣٧	١٤٤٣	٩,٤٢٥.٢٢٢.٨٢٣
٢٠٠٩	١٠.٥١٧	١٤٥٢	١٠,١٣٥.٥٦٢.٢٧
٢٠١٠	١٢.٠٤٣	١٤٦٧	١٣,٨٠٦.٢١٨.٥
٢٠١١	١٣.٠٢٣	١٤٦٠	١٢,١٨١.٣٥٠.١٦
٢٠١٢	١٢٧٤٦	١٤٨٢	١١,٦٢١.٨٦١.٣٢٢

٢٠١٣	١٤٠٥٥	١٤٧٠	١٠,٤٥٨٩١١٤٢
------	-------	------	-------------

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١.

ب- الصادرات والواردات الزراعية:

سجلت الصادرات الزراعية انخفاضاً واضحاً خلال عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وبحسب ما توفر من بيانات إذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام ٢٠٠٣ (٧) مليون دولار في حين أنها انخفضت وبشكل حاد خلال السنتين لتصل (٧) مليون دولار عام ٢٠٠٤ في إشارة واضحة الى وجود عدة أسباب تضافرت مع بعضها البعض أسهمت في تدهور وضع الميزان التجاري^(٤٨). ناهيك عن اضرار سياسة تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وتذبذب امكانية تحقيق الامن الغذائي، وما سجلت بارتفاع نسبة الصادرات الزراعية خلال الاعوام الثلاثة (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢) حسب تقرير منظمة التنمية الزراعية وذلك بسبب التقنية والاستخدام الذي استخدم خلال هذه المدة كما موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

الواردات بالأسعار الجارية (مليون دولار)	الصادرات الجارية (مليون دولار)	السنوات
١٨٥١	١٨	٢٠٠٠
١٥٨٤	٢٤	٢٠٠١
		٢٠٠٢
١٢٦٤	٣٤	٢٠٠٣
١٧٢٠	٧	٢٠٠٤
١٨٨٢	٧	٢٠٠٥
١٨٠٧,٢	٨,٢٩	٢٠٠٦
١٩٩٧	٩,٨٥	٢٠٠٧
١٩٩٧	٩,٨٥٠	٢٠٠٨
٧٣٩,٣	١٤,٦	٢٠٠٩
١٣٥٤,١٤	١٤,٦	٢٠١٠
١٥٣,٣١	١٤,٦	٢٠١١

(٤٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد ٣٣، ٢٠١٣.

٢٠١٢	١٤,٦	١٦٥٤٠,٣١
٢٠١٣	١٤,٢	١٣٥٤,٠٥

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات ٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣.

ج- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:

ان حسابات الناتج المحلي الاجمالي توضح مدى إسهام كل قطاع سواء كان خدمي أم إنتاجي في تكوين اقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي من القطاعات الجيدة رغم ان لم يتبوأ مقام الصارورة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي خصوصاً في السنوات الاخيرة التي شهدت عودة العراق الى السوق النفطية الدولية، إذ تأرجح القطاع الزراعي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إذ بلغ أدنى حدوده عام ٢٠٠٣ بواقع (٣,٤) ترليون دينار عراقي وبهذا تقدر نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بـ (٨,٤)%(٤٩).

أعلى ارتفاع في المساهمة فقد جاءت في عام ٢٠١٠ بلغ حجم هذا القطاع (٨,٦) ترليون دينار عراقي وشكل بذلك نسبة مساهمة (٤,٩) من الناتج المحلي الاجمالي.

وبشكل عام ا تزال مساهمة هذا القطاع محدودة وقليلة تسبة الى القطاع النفطي، إذا ما قورنت مساهمة قطاع التعدين والمقالع حيث بلغت الحدود الدنيا للأخير (٢٠,٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ ويشكل نسبة بلغت (٦٨,٩%) في حين ان أعلى إسهام لهذا القطاع جاء عام ٢٠١٠ إذ بلغ (٧٤,٣) ترليون دينار عراقي وكون بذلك نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٤٢)%(٥٠).

ان انخفاض نسبة الإسهام سواء كانت من القطاع الزراعي أم قطاع التعدين والمقالع جاء نتيجة طبيعية لتفعيل الإسهام من بقية القطاعات مثل قطاع البناء والتشييد والاتصالات والنقل وقطاع تجارة الجملة. كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

(٤٩) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للحصاء- المجموعة الاحصائية، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

(٥٠) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية، باب الحسابات الدخل القومي للأعوام

(٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، ص ٥

الجدول رقم (٦)

إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار عراقي للعدة

(٢٠١٣-٢٠٠٠)

مساهمة التعدين في الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	التعدين والمقالع	الزراعة والصيد والغابات	السنوا ت
%	%	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	
٧٠,٨٠٠٠٨٠٦ ٣٨	٨,٥٦٢٦٧١٧١٢	٤١٠,٢٢٩٢ ٧,٤	٢٩٠,٤٤٥٦٣, ٢	٣٥١٢٦٥٨, ٦	٢٠٠٢
٦٨,٨٥٨٣٧٦٨ ٢	٨,٤٠٥٦٠٨٢٩٣	٢٩٥٨٥٧٨ ٨,٦	٢٠,٧٢٢٩٣, ٨	٢٤٨٦٨٦٥, ٥	٢٠٠٣
٥٧,٩٦١٤٦٣١ ٢	٦,٩٣٨٥٦١٣٠٦	٥٣٢٣٥٣٥ ٨,٧	٣٠,٨٥٥٩٩٢, ٨	٣٦٩٣٧٨٦	٢٠٠٤
٦,١٥٩٢٩٦٠٠ ٤	٦,٨٨٦٨٦٢٧٣٥	٧٣٥٣٣٥٩ ٨,٦	٤٥٢٩١٥٢	٥٠,٦٤١٥٨	٢٠٠٥
٥٥,٤٧٨٦٣٩٦ ٦	٥,٨٢٦٠٣٢٩٠٥	٩٥٥٨٧٩٥ ٤,٨	٥٣٠,٣٠٨٩٧	٥٥٦٨٩٥٨, ٧	٢٠٠٦
٥٣,١٨١٩١٦٠ ٤	٤,٩٢٩٤٩٢٧٦	١١١٤٥٨١ ٣	٥٩٢٧٤٣٣٧, ١	٥٤٩٤٢١٢, ٤	٢٠٠٧
٥٥,٦٩٠٣٧٧٢ ٤	٣,٦٦٥٠٤١٨١٨ ٩٢	١٥٥٩٨٢٢ ٥٨	٨٦٨٦٧١٠٧, ٩	٥٧١٦٨١٥, ١	٢٠٠٨
٤٠,٦٦١٦٨٩٩ ٢	٤,٤٠١٥٨٢٨١١	١٣٩٣٣٠٢ ١١	٥٦٦٥٤٠١٨, ٢	٦١٣٢٧٢٤, ٦	٢٠٠٩
٤٢,٠٠٧٦٤٧٥	٤,٨٩٠٩٤٢٥٩٨	١٧٧٠٠٨٦ ٣٢	٩٩١٨٣١٦٢, ٣	٨٦٥٧٣٦٠, ٦	٢٠١٠
٤,٦٧٢٨٣٥٣٣	٤,١٥٠٠١٨٢١٣	٢١٢٢٥٩١ ٧	٩٩١٨٣١٦,٨	٨٨٠,٨٦١٧, ٧	٢٠١١
٤,٦٧٢٨٣٢٥٣ ٣	٤,١١١٥٩٥٠٠٢	٢٥٣٠,٣٠٧ ٥٦	١٢٦٤٣٥٥٥ ٧,٥	١٠٤٠,٣٦٠٠	٢٠١٢

٤,٩٧٣٩٢٧٩٩	٤,٠١٧٤١٧٠٧	٢٦٧٣٩٥١	١٣٢٩٩٦٠	١٠٧٤٢٣٧٨	٢٠١٣
		٤			

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط (٢٠٠٠-٢٠١٣).

قبل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان وضع الزراعة في العراق جيد ذلك بسبب دعم الحكومة لهذا القطاع الحيوي بالمسبة للعراق في عام (٢٠٠٢) نسبة المساهمة ي الناتج المحلي جيد لكن بعد عام ٢٠٠٣ تدهور القطاع الزراعي في العراق رغم المناشدات على اهمية هذا القطاع.

المطلب الثالث

الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في ليبيا

ان النظام الضريبي يعتبر الترجمة العملية للسياسة الضريبية بحيث يكون دور النظام الضريبي، دونه من الدول ترجمة ما تصبو اليه السياسة الضريبية من اهداف الى واقع ملموس على شكل ضرائب محددة تصيب اوعية ضريبية محددة وبأسعار محددة وبطرق تقدير للأوعية المحددة بوسائل وأساليب تحصيل معينة.

وان النظام الضريبي هو التجسيد الواقعي العلمي بنيان للأسس والوسائل التشريعية والتنظيمية والعملية للسياسة الضريبية المقررة^(٥١).

وان دور اليراد الضريبي دور مهم في الاقتصاد الليبي وباعتبارها لها دور هام في الحياة الاقتصادية من حيث كونها أداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية وتحقيق الاهداف، وترشيد الانفاق وتحفيز الاستثمار وزيادة اليرادات للدولة^(٥٢).

(٥١) عبدالكريم صادق بركات، النظم الضريبية النظرية التنظيمية، لبنان، دار الجامعة لسنة ١٩٨٠، ص٨.

(٥٢) أ. سراج محمد خلاط، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، ليبيا، ٢٠١٣،

الفرع الأول هيكل الإيرادات الضريبي في ليبيا

يقصد بالهيكل الضريبي مجموعة الضرائب السارية في الدولة في وقت معين، ان الضريبة في الوقت الحاضر أصبحت احدى الوسائل المالية المهمة التي تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تقوم الدولة من حين الى اخر بادخال بعض التعديلات على هيكلها الضريبي ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفرض انواع جديدة من الضرائب او بالغاء الضرائب او تعديلها او اعفاء منها انسجاماً مع التطورات وذلك جعل الهيكل ملائماً للاقتصاد الذي يتبعه ومتجهاً على النمو^(٥٣).

وان النظام الضريبي الليبي يتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والغير المباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة، الضرائب على الدخل ورأس المال وتنقسم الضرائب على الدخل الى دخل الاشخاص الطبيعيين، وضرائب دخل الشركات بالاضافة الى ضرائب الدخل العام وضريبة الجهاد والصندوق القومي الفلسطيني أما الضرائب على راس المال فتشمل ضريبة اراضي القضاء والضريبة على العقارات السكنية والضريبة على الموائى والدواجن، وضريبة الارث فهي لا تطبق في الاقتصاد الليبي. وأيضاً تنقسم الضرائب غير المباشرة الى ضرائب على الاستهلاك وضريبة على التداول (الدمغة) وتشمل الضرائب على الاستهلاك الضرائب الجمركية وضريبة الانتاج وضريبة الملاهي.

وبعد ذلك صدرت العديد من القوانين الضريبية الجديدة حيث تم الغاء القانون الضريبي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ وصدور قانون ضرائب الدخل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤، وقانون ضريبة الدمغة رقم (١٢) لسنة ١٣٧٢ أو (٢٠٠٤)، وما صاحب تلك القوانين من لوائح تنفيذية وتعليمات ادارية وتغييرية ومشورات الى جانب صدور قوانين المنظمة لأنواع اخرى من الضرائب المفروضة على راس المال، وغيرها من القوانين الاخرى. تنقسم الضرائب في هيكل النظام الضريبي الليبي كالتالي:

١- الضرائب المباشرة.

٢- الضرائب الغير مباشرة.

يعتبر تقييم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة حسب تداول الثروة، فقد تفرض الضريبة على راس المال، او الدخل عندما يكون تحت يد الممول، وبذلك تكون أمام ضريبة مباشرة. وقد تفرض الضريبة عند تداول الثروة بشكل يفرض الضريبة على التصرفات والمعاملات الواردة على انتقال الثروة، بذلك تكون أمام ضريبة غير مباشرة.

(٥٣) صلاح الدين كاكو، جمال نصر التيباني، الهيكل الضريبي ومدى ملائمته للاقتصاد الوطني، ندوة النظام الضريبي في ليبيا، الاكاديمية الليبية- طرابلس، ٢٠٠٣، ص ٦٥.

أولاً: الضريبة المباشرة

ان الضريبة المباشرة تنقسم الى قسمين هي ضرائب الدخل وضرائب رأس المال^(٥٤).

(١) ضريبة الدخل:

افرض الضريبة على الدخل الناتج عن استثمار العقارات والاض الفضاء المعلقة بالمباني المنفصلة عنها. مقابل الانتفاع بالارض الزراعية دون النظر الى ما تشغله الاراضي، ويكون سعر الضريبة ٦٠٠٠ الأولى من الدخل ١٥% و ٤٠٠٠ التالية ٢٠% ما زاد عن ذلك ٢٥%.

الاعفاءات من الضريبة الليبية، بعض الحد الأدنى لنفقات المعيشة ٤٨٠ سنوياً للأعزب و ٧٢٠ للمتزوج ولا يعول، بعض ٢٠% من دخل المصارف صيانة والسكن المخصص لسكني الممول (سكن واحد)، العقار المخصص لمزاولة نشاط الممول الخاضع للضرائب والعقار المخصص لأغراض الزراعة^(٥٥).

أولاً: ضرائب على دخل الأشخاص:

أ- ضرائب أصلية: وهي ضرائب نوعية وتشمل:

١- دخل التجارة والصناعة والحرف.

٢- دخل المهن الحرة.

٣- الاجور والمرتببات وما في حكمها.

٤- الدخل الناتج عن الایداع

١- دخل التجار والصناعة والحرف.

الدخول الناتجة من مزاولة أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي تكون الضريبة عليه ١٢٠٠ دينار من الدخل ٢٠%، ما زاد على ذلك ٣٥% ويخص الحد الأدنى من النفقات المعيشية ٤٨٠ للأعزب، ٧٢٠ للمتزوج ولا يعول اطفال^(٥٦).

٢- دخل المهن الحرة.

تفرض الضريبة على دخول المهن الحرة على أساس أن يكون العمل العنصر الاساسي فيها ١٦٠٠٠ / الأولى من الدخل ٢٠%، ما زاد على ذلك ٣٥%^(٥٧).

^(٥٤) قانون ضرائب الدخل رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ مادة ٤١.

^(٥٥) قانون ضرائب الدخل رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ مادة ٤١.

^(٥٦) القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن ضرائب الدخل، المجلس الانتقالي، وزارة المالية، مصلحة الضرائب، مطبعة امانة مؤتمر التشخيص العام (سابقاً)، طرابلس، ليبيا، ص ١٤٣-١٤٤.

^(٥٧) موسوعة الضرائب في ليبيا.

٣- الجور والمرتببات وما في حكمها.

تفرض الضرائب على الجور والمرتببات والعلوات والمكافآت والمزايا العينية والنقدية، ١٨٠٠ دينار الأولى من الدخل ٨%

لـ ١٢٠٠ دينار التالية ١٠%

لـ ١٨٠٠ دينار التالية ١٥%

لـ ١٨٠٠ دينار التالية ٢٠%

لـ ١٨٠٠ دينار التالية ٢٥%

ما زاد على ذلك ٣٠%

وبعض الحد الأدنى لنفقات؟؟؟، المصروفات ما يحققه الممول نظير المصروفات التي أنفقها في سبيل المصرف.

٤- الدخل الناتج عن الایداع

تفرض الضرائب على الفوائد الناتجة من الودائع، الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير^(٥٨).

ب- ضرائب اضافة وتشمل:

١- ضريبة الجهاد.

٢- ضريبة الصندوق الفلسطيني.

١- **ضريبة الجهاد:** الجور والمرتببات وما في حكمها وكافة الدخول الاخرى بصرف

النظر عن الممول او جنسية او ديانة. الجور والمرتببات من ١ الى ٥٠ د.ل ، ١% ومن ٥٠-

١٠٠ دينار ٢% وما زاد عن ١٠٠ دينار ٣%، أما الدخول الاخرى، الدخول المعفي من الضرائب

٢% ما زاد على هذا الاعداء ٤%^(٥٩).

٢- **ضريبة الصندوق الفلسطيني:** تفرض الضرائب على الدخول الفلسطيني وكل من

اصل فلسطيني وتشمل الجور والمرتببات والعلوات وكافة المزايا نقدية وعيشية وتحمل الصندوق،

٧% من الدخل الخاضع لها^(٦٠).

(٥٨) مجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، ليبيا، ٢٠١٣.

(٥٩) قانون ضريبة الجهاد رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٠، ليبيا.

(٦٠) محمود الزروق الشاوش، المحاسبة الضريبية، مطابع الثورة العربية، طرابلس- ليبيا لسنة ٢٠٠١، ص ١٢٥.

٢) ضريبة رأس المال:

يمكن تعريف ضريبة رأس المال بأنه مجموعة الاموال العقارية والمنقولة المادية والمعنوية القابلة للتقويم نقداً والتي يمتلكها الشخص في نمط معين سواء كانت مدرة الدخل نقدي أم عيني أم الخدمات أم كانت غير منتجة.

هناك عدد متنوع في التشريعات على فرض الضرائب على رأس المال حسب شدتها وتكرارها ودرجة شمولها وذلك كما يلي:

النوع الاول: الضرائب الدورية على رأس المال والتي تدفع من الدخل:

في هذه الحالة يكون وعاء الضريبة هو رأس المال ذاته الذي يفرض عليه مشرع الضريبة ولكنها تفرض بسعر منخفض لدرجة تسمح بدفعها من دخل الناتج من رأس المال دون أن تؤدي الى اقتطاع جزء من رأس المال وان الممول قد يدفع من الدخل الناتج عن رأس المال ضريبتين تتقل كل منهما عن الاخرى، الاول على رأس المال ذاته ولكن نظراً لانخفاض معدلها فانها تدفع من الدخل والثانية تفرض على الدخل ذاته.

النوع الثاني: الضرائب المفروضة على رأس المال ذاته وتدفع منه:

يكون هذا النوع من الضرائب مصدرها ايضاً رأس المال ذاته، ولكنها تفرض بمعدل مرتفع بحيث لا يستطيع المالك تسديدها من الدخل الذي يحققه رأس المال، مما يؤدي الى ان يقوم الممول بالتصرف في جزء منه حتى يتمكن من سدادها، أي أن هذه الضريبة لا تترك رأس المال ما كان عليه قبل فرضها وانما تؤدي الى الانقاص منه.

ان المشرع لا يستطيع ان يفرضها بصورة دورية فهي لا تؤدي الى فناء رأس المال لذلك فهو يكتفي بفرض بشكل استثنائي تحقيقاً لبعض الاعتبارات المالية أساساً ويشمل هذا النوع من الضرائب على رأس المال، أي الضرائب العرضية على ثلاثة ضرائب وهي كالتالي:

أ- الضريبة الاستثنائية على رأس المال:

ان هذه الضريبة تفرضها الدولة في حالات معينة في حالات الحروب والازمات لان هذه الضريبة كفيلة بأن تحقق لها إيرادات ضخمة تغطي بها النفقات المتزايدة وتسديد الديون والقروض وفوائدها التي عليها لتغطية نفقات الحرب.

هناك عدة انتقادات تفرض عليها الضريبة الاستثنائية:

١- يصطدم تطبيق هذه الضريبة بصعوبة حصر شامل لوعائها قبل وبعد فترة الحرب وكثرة التهرب منها.

٢- ان فرض الضريبة بسعر مرتفع في وقت معين يعبر اصحابها الى عرض اموالهم مرة واحدة فتتدهور قيمتها وتسبب حركة انكماشية عامة.

٣- ان هذه الضريبة غير عادلة لانها تعاقب المدخر والمستثمر.

ب- الضريبة على زيادة قيمة راس المال:

هذه الضريبة تفرض على زيادة الاستثنائية التي تحصل في قيمته لأسباب لا دخل للمالك فيها فقد تكون الزيادة نتيجة أسباب اجتماعية تؤدي الى زيادة قيمة بعض الاموال العقارية او المنقولة. ويركى كتاب المالية العامة ان مثل هذه الزيادة، وهي لا ترجع الى مجهود خاص من جانب اصحاب رؤوس الاموال، يجب أن تخضع للضريبة^(٦١).

ثانياً: الضرائب الغير مباشرة

١) ضرائب على الاستهلاك

أ- الضرائب الجمركية

ب- ضرائب الانتاج

ج- ضريبة الملاهي

أ- الضرائب الجمركية:

هو خضوع الشخص لتعريفه جمركية دون تمييز بين الدول، وقد تكون ذات طبيعة مزدوجة، وذلك اذا طبقت الدولة على نفس النوع من السلع فئتين مختلفتين من التعريف، فان الضريبة الجمركية تخضع لمبدأ عمومية الضريبة الجمركية الا ما تم استثناء ذلك وتسمى الاستثناءات التي ترد على مبدأ عمومية الضريبة الجمركية: نظام التجارة العابرة ونظام المناطق الحر ونظام الاعداء المؤقت^(٦٢).

ب- ضرائب الانتاج:

خضوع الانتاج الى الضريبة حيث نسبة الانتاج من قانون الضرائب في ليبيا.

ج- ضريبة الملاهي:

تخضع للضريبة كل من الاعمال التمثيل المسرحي، والحفلات الموسيقية، وسباق الخيل او السيارات والحفلات الخاصة... الخ، والحفلات السينمائية والحفلات الاخرى المقترنة بعرض شريط سينمائي وتقع عليه الضريبة ١٠% من اجر دخول الحفلة ١٥% من اجر الحفلة وهناك ضريبة اضافية ١٠ درهم عن كل تذكرة لدور العرض السينمائية^(٦٣).

(٦١) المحاضرة السابعة، المالية العامة والتشريع الضريبي www.aspu.edu.sy.

(٦٢) د. محمد عبدالله الفلاح، التشريعات المالية والضريبية، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٧، ص٥٣.

(٦٣) بند من قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ التي عدلها القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠.

٢) ضرائب على التداول

ينص القانون الليبي على الضرائب غير المباشرة، ويحدد الاسعار الضريبية ويصف الاعفاءات من الضريبة في بنود القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ المعدل في قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠^(٦٤). على ضريبة الدمغة والتسهيل والمدارات عند انشائها وعلى التعريفات والمعاملات عند ابرامها وعلى الوقائع عند حدوثها.

وان قانون ضريبة الدمغة رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ ف والقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلات بعض بنود القانون السابق التي جاءت بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠، والبنود هي (٢١-٢٢-٢٤-٢٨-٣٣)^(٦٥).

الفرع الثاني

أهمية الضرائب الاقتصادية في ليبيا

ان نسبة مساهمة الضرائب في ليبيا تصل مساهمة الايرادات الضريبية في دعم وتمويل الميزانية العامة الى اقل من ٢%^(٦٦). وهي نسبة قليلة وضيئلة جداً، وذلك شأن أغلب الدول التي تعتمد أساساً في مواردنا المالية على مبيعات النفط. وذلك لا يقلل من اهمية الضرائب باعتبارها من أنجح السبل في تحقيق العدالة الاجتماعية، ولها دورها البارز في رسم السياسات المالية والاقتصادية، الامر الذي يتطلب ضرورة القيام باصلاحات حقيقية في النظام الضريبي، والنهوض به للمستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة، وفي مقدمتها الهدف التمويلي للموازنة، بالاضافة لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية، وتحديداً في مجال منح اعفاءات ضريبية للمستثمرين، للتحفيز على الاستثمار في مناطق جغرافية او قطاعات اقتصادية محددة، لاسيما في ظل انخفاض حصيلة المبيعات النفطية نتيجة انخفاض مستوى الانتاج والأسعار.

وان ضريبة الدخل من أهم انواع الضرائب المباشرة في ليبيا، وهي ضريبة تفرض على الافراد والشركات، ومن أكثر أنواع الضرائب انتشاراً في العالم، والاكثُر أهمية في الهيكل الضريبي، لان الحصة الاكبر من الايرادات الضريبية اذ تصل نسبة ٧٥%^(٦٧) من مجموع الضرائب في ليبيا وزاد الاهتمام بها نتيجة التطورات التي حصلت في الدخل، وان فرض الضريبة على الدخل لا تعرضه الى

^(٦٤) قانون الضريبة رقم (٨) لسنة ٢٠١٠.

^(٦٥) قانون الضريبة رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤.

^(٦٦) تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة ٢٠١٦م، ص ١٨٠.

^(٦٧) المرجع السابق، ص ١٧٧.

؟؟؟، لكونها مصدراً متعددًا، بينما فرض الضريبة على راس المال قد تؤدي الى ؟؟؟، كما ان لضريبة الدخل دوراً مهماً في اعادة توزيع الدخل، لانت عبئها أشد على الاغنياء واقل على الفقراء^(٦٨).

ان النظام الضريبي الليبي ينقسم الى كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة الضرائب على الدخل ورأس المال، وتنقسم الضرائب على الدخل الى دخل الأشخاص الطبيعيين وضرائب على الشركات، بالاضافة الى ضرائب الدخل العام، أما الضرائب على رأس المال فتشمل ضريبة اراضي الفضاء، والضريبة على العقارات السكنية والضريبة على المواشي والدواجن، أما ضريبة الارث فهي لا تطبق في الاقتصاد الليبي، وتنقسم الضرائب غير المباشرة الى ضرائب على الاستهلاك وضريبة على التداول (الدمغة) وتشمل الضرائب على الاستهلاك (الضرائب الجمركية، وضريبة الانتاج، وضريبة الملاهي).

وتعد الضرائب في عالمنا المعاصر من الصق القضايا بحياة الانسان سواء من حيث ادائه لها او من انتفاعه بمواردها في اطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة ونظراً لأهمية الضرائب ففي كافة المجتمعات المتقدمة والنامية فهي احد المصادر الرئيسية ليرادات الدولة التي تستخدمها في الانفاق على الخدمات لتحقيق الرفاهية وتقدم المجتمع.

وفي العصر الحديث في ان اعتماد الدولة على الضريبة يكاد يكون اعتماد كلياً في بعض الدول ولا يستثنى من ذلك بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة والتي تتميز بثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب، إن الأهمية التي تتصف بها الضريبة تدفعنا الى محاولة معالجة مختلف جوانب الضريبة حتى تتمكن من اعطاء صورة عامة لها من حيث ماهية الضرائب والخصائص التي تميزها عن باقي المصادر التمويلية^(٦٩).

وان الاقتصاد الليبي سلسلة من التحديات حيث أن ليبيا دولة تستورد اكثر من ٧٥% من الغذاء، أما الزراعة والسياحة قطاعين لا يستوعبان اكثر من ٤% من العمالة، ولا يساهمان إلا بـ ٥% من الناتج المحلي الاجمالي وعلى كل هذه التطورات الاقتصادية التي مربها الاقتصاد الليبي خلال حقبة الستينيات التي افرزت السمات الاساسية لهذا الاقتصاد فقد انطلقت استراتيجية التنمية للتعامل مع هذا الوضع من نقطة اساسية تمثلت في تحديد انتاج النفط عند المستوى المعقول فنيا واقتصادياً للمحافظة على هذه الثروة الناجبة والحيلولة دون تبديدها والعمل على اقتناء اكبر مردود اقتصادي منها عن طريق توجيه اكبر قدر ممكن من العوائد النفطية نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك لتصحيح مسار

(٦٨) أ. عبدالقادر علي سالم ابو عسف، العدالة الضريبية، مجلة البحوث القانونية، العدد (١)، سنة ٢٠٢٠، ص١٧.

(٦٩) بن سنوسي ليلي، حديد مسعودة، الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية، جزء من نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص١٣.

الاقتصادي الوطني والدفع به نحو النمو المتوازن من خلال التركيز على القطاعات الانتاجية الاساسية المتمثلة في الزراعة والصناعة والقطاعات الاخرى^(٧٠).

وتعتبر النقطة الفاصلة في الاقتصاد الليبي الحديث هي اكتشاف النفط بكميات كبيرة في بداية الستينيات، أما قبل ذلك فقد كان الاقتصاد الليبي نموذجاً للاقتصاد المتمس بالعجز الاقتصادي الكامل والتخلف في هياكل الاقتصادية واتسمت الأوضاع المعيشية للسكان بالتدهور مما أكد الاستاذ بنجامين هيجنز Bengamin Higgins في تقرير أعدته الأمم المتحدة عن وضع ليبيا "فرصة ليبيا الاقتصادية تمثال فرصة القطب المتجمد الشمالي"^(٧١).

وان ظهور مؤشرات تزايد اسعار النفط عالمياً، فان مرحلة من الفائض الاقتصادي والوفرة أطلت على الوضع الاقتصادي الليبي في ليبيا، واستمرت تلك المرحلة حتى سنة ١٩٨٠ لتأتي بعد ذلك مرحلة الحصار والازمة في نهاية عام ١٩٩٩، وقد شهدت هذه المرحلة تدهوراً في اسعار النفط وكمياته المصدرة مما أدى الى تراجع اليرادات المحصلة للاقتصاد الليبي، تلك الاختلال الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الليبي يمكن سردها في الاسباب الآتية^(٧٢):

- ١- انخفاض أسعار النفط العالمية وما أدى اليه من أزمة تسويقية كبرى اتضحت ابعادها في فترة سابقة.
- ٢- انخفاض حجم الواردات السلعية واقتصارها على الضروري فقط (الواردات الاستهلاكية، وهو ما انعكس على نقص العرض وتزايد الطلب وارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات.
- ٣- ان فرض الرقابة المشددة على الصرف الاجنبي، والذي أدى الى ظهور السوق الموازية مع تزايد الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي تزايدت الاسعار طردياً.
- ٤- عدم الانضباط الذي ساهم في تهريب العديد من السلع المعمرة الى الدول المجاورة مما أدى الى نقص في العرض والارتفاع في الاسعار.
- ٥- ان عدم ثبات القوانين والتشريعات وتغير اللوائح بصورة مستمرة جعلت الادارة العامة في وضع غير مستقر.

(٧٠) محمود عبدالحفيظ المفجون، نمو النظام السياسية الاقتصادية الرشيدة، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الليبي مع التخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧، ص ٩-١٠.

(٧١) سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، ٢٠١٣، ص ٧٤.

(٧٢) سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص ١٦٢-١٦٣.

ان الاقتصاد الليبي يواجه مجموعة من التهديدات من أهمها^(٧٣):

- غياب ثقافة التركيز على الانجازات في العمل والتميز فيه.
- الاختيار غير المناسب للقيادات الادارية.
- وجود تدخلات من جهات عدة وتداخلات في الاختصاص والمسؤوليات بين الجهات المختلفة.
- سوء التنفيذ وغياب المتابعة للمشروعات التنموية.
- سوء ادارة الموارد (المالية والبشرية).
- ضعف الاتصال والتواصل والثقة اللازمة بين القطاع العام والخاص المحلي والاجنبي.
- سوء التنفيذ وغياب العناصر المحفزة والمشجعة على الاستثمار والعمل الخاص وبحث المشاريع في بيئة النشاط والاقتصادي الليبي.
- البيروقراطية الزائدة عن الحد الضروري لسلامة الاجراءات والاعمال.
- تدني وجود المهارات المطلوبة في الوظائف العامة اضافة الى تضخم الجهاز الاداري بشكل ملفت للنظر (البطالة المقنعة) مما ضعف الفاعلية والكفاءة في الادارة العامة.
- ضعف الشفافية في انفاق المال العام، وغياب نظم ومعايير محاسبية محددة.
- ضعف هيكل الرواتب في الخدمة المدنية وغياب التحفيز المادي والمعنوي وما يترتب عليه من ضعف القدرات المؤسسية.

(٧٣) اسماعيل عبدالمجيد المسجشي، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الليبي

معهد التخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧، ص ٨-٩.

الخاتمة

للضريبة أهمية كبيرة في تعبئة الموارد المالية للدول واعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية. فكل دول العالم تعتمد على الإيرادات الضريبية والتي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكن أن يختفي مادام هناك اقتصاد يشمل النشاط الصناعي والتجاري وتقتطع منها حصص مالية إجبارية لتوجه فيما بعد الى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والمساهمات ذات الطبيعة الاجتماعية.

فهي تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة على أساس أنها تمثل أحد الروافد الهامة للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات وهي كذلك وسيلة لإشباع الحاجات العامة حيث تمارس وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدمية لضخامة الأموال التي توفرها الضريبة تعتبر من أقدم و أهم المصادر المالية للدولة نظراً لحصتها في هيكله الإيرادات العامة للضريبة العامة للدولة.

ولها أهمية كبيرة للعديد من قطاعات المجتمع، فهي تهتم القطاع العائلي، وقطاع الأعمال والاقتصاد والاستثمارات، والقطاع الحكومي في الدولة. وهي مصدراً من أهم مصادر الإيرادات العامة للدول وقد تزايدت أهمية الضرائب بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة.

فجميع الدول الحديثة تعتمد في مواجهة تزايد حجم النفقات والعجز في الموازنة على الضرائب اعتماد يكاد يكون تاماً وذلك للأهمية التي تحتلها الضرائب في الوقت الحاضر بين باقي الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، ذلك لوفرتها ونظراً لسهولة التعامل معها خاصة الضرائب الغير مباشرة التي تختفي في أسعار السلع والخدمات.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات نذكر منها:

أولاً: النتائج:

١- إن الضرائب من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لأنها تمثل أحد أكبر الروافد الهامة

للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات والعجز الحاصل في الموازنة.

٢- تمثل الضرائب أحد الروافد الهامة للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات وهي كذلك

وسيلة لإشباع الحاجات العامة.

٣- يعود الالتزام الضريبي بصورة إيجابية على زيادة الإيرادات مما يعود أثره بصورة إيجابية على أداء الإدارة وتوفير الخدمات في مؤسسات الدولة.

التوصيات:

- ١- العمل على تنمية نسبة مساهمة الضائب على الدخل والأرباح في الإيرادات المحلية من خلال تطوير الإجراءات المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة، وتقليل فرص التهرب منها.
- ٢- دراسة ومحاولة تطبيق الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة.
- ٣- العمل على مساواة السلع الضرورية المنتجة محلياً مع مثيلاتها من السلع المستوردة من حيث الرسوم الجمركية.
- ٤- العمل على توسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات، ورفع نسبتها على السلع الكمالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العامة:

١. برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥.
٢. سليمان احمد اللوزي، علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩.
٣. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، دار الجامعة الجديد للنشر، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٤. فوزي فرحات، المالية العامة والتشريع الضريبي العام، مؤسسة بحوث للنشر التوزيع، ط١، بيروت، ١٩٩٧.
٥. محمد بن ناصر الحصري، تطور الاقتصاد العماني من خلال أربعة عقود (١٩٧٠-٢٠١٠)، توثيق - تحليل - تقييم، مطابع الريان، ٢٠١٠.

ثانياً: المراجع المتخصصة:

١. حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، (حبر التنمية)، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، بدون سنة نشر.
٢. دردوري تحسين، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، جامعة بكرة، الجزائر، ٢٠١٣.
٣. زكي رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار النشر سيناء للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٩.
٤. سالم توفيق النجفي، اسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ١٩٩٠.
٥. سعيد عبدالعزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية ومدخل تحليلي مقارنة، بدون دار نشر، بدون سنة.
٦. السيد احمد لطفي أمين، الجوانب والممارسات المحاسبية للضرائب المباشرة على الأرباح منشآت الاعمال، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
٧. عبدالحسين نور الحكيم، الزراعة المستقبل، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.
٨. عبدالكريم صادق بركات، النظم الضريبية النظرية التنظيمية، لبنان، دار الجامعة لسنة ١٩٨٠.

٩. عبدالمجيد قدي، مدخل للبيانات الاقتصادية الكلية، ديون المطبوعات الجامعة، ٢٠٠٣.
١٠. عبدالوهاب مطر الداحري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة للطباعة، ط١، ١٩٨٠.
١١. علي جوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
١٢. محمد عبدالله الفلاح، التشريعات المالية والضريبية، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٧.
١٣. محمد عزيز، مانع حبش الطعمه، الحسابات القومية (العراق)، جامعة البصرة، بدون سنة نشر.
١٤. محمود الزروف الشاوش، المحاسبة الضريبية، مطابع الثورة العربية، طرابلس- ليبيا لسنة ٢٠٠١.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. محمد الأمين درزسه، دور الضرائب واثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبدالحميد بن باديس متغانم، الجزائر، ٢٠٠٦.
٢. زهران حمدي، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧١.
٣. بن سنوسي ليلي، حديد مسعودة، الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية، جزء من نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٥م.

رابعاً: الأبحاث العلمية:

١. احمد محمد السيد، حازم حمادة خزعل، محمود محمد طه، مصطفى محمود محمد، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يوليو ٢٠١٨ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٦: www.democratica.de.
٢. اسماعيل عبدالمجيد المسجشي، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الليبي معهد التخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧.
٣. سراج محمد خلاط، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، ٢٠١٣.
٤. شيري عبدالقادر، أسعار النفط والتحديات التي تواجه دول المجلس التعاون الخليجي، مجلة مركزية، العدد الخامس، ١٩٩٩.
٥. صلاح الدين كاكو، جمال نصر التيباني، الهيكل الضريبي ومدى ملائحته للاقتصاد الوطني، ندوة النظام الضريبي في ليبيا، الاكاديمية الليبية- طرابلس، ٢٠٠٣.
٦. عبدالقادر علي سالم ابو عسف، العدالة الضريبية، مجلة البحوث القانونية، العدد (١)، سنة ٢٠٢٠.
٧. عبدالله حمد المعجل، التنمية الصناعية كمدخل للتنمية الشاملة في الخليج العربي، مجلة التعاون، العدد ٦، الامانة العامة لمجلس التعاون الخليج العربي، السنة الثانية، ابريل ١٩٨٧، ص١٦١.

٨. كريمة محمد الحسيني، تزايد عبئ الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة ٩١/٩٠-٢٠٠٨/٢٠٠٩.
٩. محمد الرميحي، مجلس التعاون: تقييم تجربة عربية، مجلة التعاون، العدد٩، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، السنة الثالثة، يناير ١٩٨٨.
١٠. محمود عبدالحفيظ المفجون، نمو النظام السياسية الاقتصادية الرشيدة، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الليبي مع التخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٧، ص٩-١٠.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Corporate and investment decision in Egypt, Gannat El Sal, aluty, p23, 1999, Egyptians for Economic studies (ECES).
2. EU Perspectives on Economic Diversification for Situation development conference to discuss the economic diversification and sustainable development in developing countries help in Boonfora a period to 16-17 may,, Germany, page2.

فهرس المحتويات

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في مصر	٤
الفرع الأول: هيكل النظام الضريبي في مصر	٤
الفرع الثاني: أهمية الضرائب الاقتصادية في مصر	٩
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في العراق	١٣
الفرع الأول: أهمية الضرائب في دعم القطاع الزراعي وأهميته الاقتصادية	١٥
الفرع الثاني: مؤشرات تنمية القطاع الزراعي في العراق ومساهمته في الناتج القومي	٢٠
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للإيرادات الضريبية في ليبيا	٢٥
الفرع الأول: هيكل الإيرادات الضريبي في ليبيا	٢٦
الفرع الثاني: أهمية الضرائب الاقتصادية في ليبيا	٣١
قائمة المصادر والمراجع	٣٧
فهرس المحتويات	٣٩